

٥

٩١١

الجريدة الرسمية - العدد ٧٥ الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٦٤

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسؤولية كل منهم في تحقيق الأهداف العامة بالنسبة للمؤسسات العامة، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام العاملين بالشركات، وعلى موافقة مجلس الريادة،

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات العامة،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتعيين السيد / أنور نيازي - مدير المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق،

وعل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسة العامة،

وعلى موافقة مجلس الريادة،

قرار:

مادة ١ - عين السيد / فتحي رزق رئيساً لمجلس إدارة شركة بوانزير البوستة الخديوية توكيلاً لندن بمربأسة أسمى قدره ٢٠٠٠ جنيه مع معاملة طبقاً للأئمة المكافأة الخارجية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري.

مادة ٢ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القرار ما مدة برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار:

مادة ١ - يعين السيد / أنور نيازي - مدير المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق مرتباً سنوياً قدره ١٨٠٠ جنيه بضاف إليه بدل تمثيل قدره ٨٠٠ جنيه وذلك اعتباراً من ٣٠ يناير سنة ١٩٦٢

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٦٤

بتبع مصنع الخيوط الجراحية والمخاليل الطبية للمؤسسة المصرية العامة للأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢،

وعل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بإضافة بعض شركات وبنشآت المقاولات إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات والمنشآت،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للهيئات العامة،

وهل قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٦٣ بالشأن المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية،

قرار رئيس الجمهورية

رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٤

بشأن تعيين السيد / فتحي رزق رئيساً لمجلس إدارة شركة بوانزير البوستة الخديوية توكيلاً لندن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت،

وعل الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم الشعاعي للطلاصنة العليا،

وعل قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بالشأن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري،

قرر :

مادة ١ - يقر السيد / محمد خيري عبد الله الموظف بالدرجة السابعة الكتابية بوزارة الحربية إلى الدرجة الخامسة الكتابية اعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٣

مادة ٢ - حل وزير الحربية تنفيذ هذا القرار ما صدر برأسه الجمهوري في ٩ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (١٩٦٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٦٤

بعض مساعدين لتأييد القائد الأعلى للقوات المسلحة بدرجة وزير

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلم القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط

القوات المسلحة والقوانين المتعلقة به ،

وعلم موافقة مجلس الريادة ،

قرر :

مادة ١ - يعين كل من السيدين المذكورين بعد مساعداد لتأييد القائد

الأعلى للقوات المسلحة بدرجة وزير :

الفريق أول أحد حليم إمام .

الفريق أول هلال عبد الله هلالى .

مادة ٢ - على نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برأسه الجمهوري في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ (٢٤ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

وعلم قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات

جامعة نوعية للمقاولات ،

وعلم موافقة مجلس الريادة ،

قرر :

مادة ١ - يستبعد مصنع الم gio طب البراجنة والمخاليل الطبية من أصول وشخصوم الشركة المنتسبة للصناعات والمقاولات العمومية (عمان أحمد فهان " سابقاً ") التابعة لمؤسسة المصرية العامة للأموال الأعمال المدنية ويضم إلى المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية وتكون المؤسسة المذكورة الجهة الإدارية الختامية بالإشراف على المصانع .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برأسه الجمهوري في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٣ (٢٢ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلم الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلم القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين

المتعلقة به ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن ترقية الموظفين الذين يقومون

بأعمال مجيدة في الميدان ترقية استثنائية ،

وعلم عرض نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ،

وعلى موافقة مجلس الريادة ،